٢٠١٢ صافى الأيراد المهنى ٧٥٠٠ج

٢٠١٣ صافى الأيراد المهنى ٧٥٠٠ ج

ولورود الملف ضمن عينة الفحص تم أرسال نماذج٣٢فحص وتمت المحاسبة كمايلى

السنوات	٢٠١٠/ ٢٠١٢	٢٠١٣
إيراد الكشف=٥ك×٣١٠يوم×	٣١٠٠٠=٢٠	٤٦٥٠٠=٣٠
إيراد عمليات=٢ع×١٢شهر×	٣٦٠٠=١٥٠	٣٦٠٠=١٥٠
إيراد ولادة طبيعية=٢ع×١٢شهر	١٢٠٠٠=٥٠٠	١٢٠٠٠=٥٠٠
إيراد تركيب لولب=٤×١٢شهر×	١٩٢٠=٤٠	٢٤٠٠=٥٠
إيراد متابعة حمل=٤ح×١٢شهر×٤مرات×	٣٨٤٠=٢٠	٥٧٦٠=٣٠
	٥٢٣٦٠	٧٠٢٦٠
١٠% المصاريف	٥٢٣٦	٧٠٢٦
صافى الأيراد المهنى لكل سنة	٤٧١٢٤ ج	٦٣٢٣٤ ج

وتم الأخطار بنموذج١٩ض عن السنوات بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٨ والطعن بتاريخ٢٠١٥/١١/٢٤ وقبلة المأمورية من الناحية الشكلية وعن الناحية الموضوعية تمت الأحالة الى اللجنة الداخلية المتخصصة والتى بدورها أحالتة الى لجان الطعن الضريبي وورد القطاع الأول بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢١ لهذة اللجنة وقيد بالطعن المائل وحدد لنظرة جلسة ٢٠١٨/٢/٢٨والجلسات التالية المحددة بمحاضر الجلسات والذى مثل فيها الطاعن بوكيل عنة وقدم مذكرة دفاع وبجلسة ٢٠١٨/٣/٢١ قررت اللجنة حجز الطعن للقرار بجلسة ٢٠١٨/٧/٤ولأجل أتمام المداولة تم مد أجل أصدار القرار ليصدر بجلسة اليوم

اللجنة

وبعد الأطلاع على أوراق النزاع والدراسة والمداولة قانونا ً من الناحية الشكلية وحيث أنها قد حازت كافة الأشكال القانونية فهى مقبولة شكلا

وفى الموضوع تنحصر طلبات الدفاع فى

١- الغاء المحاسبة عن سنة ٢٠١٠ لأنتداية الى القليوبية

بند العمليات الطبيعية والقيصرية

٣- تخفيض قيمة الكشف الى ١٠ج وعدد الكشوف واحد فى اليوم خلال ٢٠١٣/٢٠١١

٤- تخفيض الكشف الى ٢٠ج وحالة واحدة خلال ٢٠١٤

٥- الغاء حالات تركيب اللولب ومتابعة الحمل مراعاة لسن الطبيب

٦- تطبيق المادة ١١٠ من قرار اللجنة

وأرفق صورة أخطار تم الأطلاع على الأصل يفيد أن النشاط قاصر على الكشف فقط مقدم للمأمورية فى ٢٠٠٣/٣/١١

وبالرجوع الى أوراق النزاع حيث قامت المأمورية بأجراء معاينة بتاريخ٢٠١٤/١١/٢٥ مضمونها العيادة بالدور الثانى وبها حجرة فيهاسرير كشف نسا وأسطوانة أكسجين وترولى ٢دولاب مهمات وحجرة بها٢ سرير وأفاد الطبيب أنها لراحة المرضى وحجرة بها سريركشف وجهاز سونار وجهاز كمبيوتر وصالة بها ٨كراسى ولم نجد أى كشوف الساعة ٢ ظهرا

ومحضر تحريات فى ٢٠١٥/٩/١٤أفاد الجيران بأن الطبيب يمارس النشاط بصورة ضعيفة جدا وحالات الولادة الطبيعية نادرة ولايوجد قيصرى

وقد اشارت المأمورية الى تلاقى وجهات النظر عن سنة المحاسبة ٢٠٠٤ بصافى ربح ٣٨٨٣ج وذلك عن ٢كشف عادى يوميا /٦ عمليات صغرى فى السنة / ٨حالات ولادة فى السنة /حالة تركيب لولب فى الشهر / ٢حالة متابعة حمل فى الشهر ٤مرات

وعلى الرغم من ذكر الدفاع بأن الطاعن كان فى القلبوبية خلال ٢٠١٠ ألا أن الطاعن قدم للمأمورية أقرار ضريبى ٢٠١٠ ذكر فية أن صافى الأيراد المهنى ٣٠٠٠ج فى ص٤ من الأقرار وعلى الرغم من تقديم أخطار للمأمورية فى ٢٠٠٣/٣/١١ بممارسته نشاط الكشف العادى فقط

ألا أنة وافق على البنود التالية (عمليات صغرى/ حالات ولادة/حالات تركيب لولب/حلات متابعة حمل/ كشف عادى)

ومن العرض السابق وضح للجنة أن الحالة المعروضة تقديرية بحتة يختلف فيها وجهات النظر ورغبا من اللجنة فى عدم أطالة أمد النزاع وبناء على ما سبق تقرر اللجنة الأتى

١ـ٥بالنسبة للدفع الأول ترفضة اللجنة لتقديمة أقرار ضريبى عن ٢٠١٠ بصافى ربح ٣٠٠٠ج

باقى البنود تقرر اللجنة أسترشادا بحالة الملف ومراعاة لكبر سن الطاعن وحسما للنزاع الأتى

تخفيض عدد الكشوف الى ٢كشف يومى وسعر كشف المأمورية ٣٠ج خلال ٢٠١٠ /٢٠١٢ و٣٠ ج لسنة٢٠١٣ و عدد العمليات ٦ فى السنة و٨عمليات ولادة فى السنة وحالة تركيب لولب فى الشهر و ٢حالة متابعة حمل فى الشهرمع تخفيض قيمة أتعاب عمليات الولادة الى ٢٠٠ج خلال ٢٠١٠ /٢٠١٢ والى ٢٥٠ج فى ٢٠١٣ وتخفيض أتعاب تركيب اللولب الى ٣٠ج خلال ٢٠١٠ /٢٠١٢ و٢٠١٣ ومتابعة الحمل الى ١٠ج خلال ٢٠١٠ /٢٠١٢ و١٥ج فى ٢٠١٣ وتأييد المأمورية فيما عدا ذلك لأتعاب العمليات أما بخصوص سنة ٢٠١٤ فهى ليست محل نزاع أمام اللجنة للنظر فى

صا ـ

وحيث لم تخطر المأمورية الطاعن بالمادة ١١٠ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فهى ليست محل نزاع

وعلية تكون التعديلات كما يلى

السنوات	٢٠١٢/٢٠١٠	٢٠١٣
ايراد الكشف=٢ك×٣١٠يوم×	١٢٤٠٠=٢٠	١٨٦٠٠=٣٠
ايراد عمليات=٦عمليات×	٩٠٠=١٥٠	٩٠٠=١٥٠
ايراد ولادة طبيعية=٨عمليات	١٦٠٠=٢٠٠	٢٠٠٠=٢٥٠
ايراد تركيب لولب=حالة×١٢شهر×	٣٦٠=٣٠	٤٢٠=٣٥
ايراد متابعة حمل=٢حالة×١٢شهر×٤مرات×	٩٦٠=١٠	١٤٤٠=١٥
اجمالى الأيراد لكل سنة	١٦٢٢٠	٢٤٣٦٠
١٠% مصاريف	١٦٢٢	٢٤٣٦
الصافى لكل سنة	ج١٤٥٩٠	ج٢١٩٢٠

فلهذه الأسباب

قررت اللجنة قبول الطعن شكلا

وفى الموضوع بتخفيض صافى أيراد سنوات النزاع

٢٠١٠/٢٠١٢ الصافى لكل سنة [١٤٥٩٠] فقط أربعة عشرة ألف وخمسمائة وتسعون جنيها

٢٠١٣ الصافى [٢١٩٢٠] فقط واحد وعشرون ألف وتسعمائة وعشرون جنيها

على أن يخطر طرفى النزاع بنسخة من قرار اللجنة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول

أمين السر

المستشار/ محمد محمد الشامى